آراء ابن خلدون في " ولاية العهد "

بين النظرية والواقع التاريخي

دكتور / عبد المنعم عبد الحميد سلطان

كلية الآداب بسوهاج

بســـــم الله الرحمن الرحيم

العلامة الكبير عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م) غنى عن التعريف، بماله من آثار علمية تنم عن نبوغه وعبقريته، وقد أفاض الباحثون فى الإشادة بمظاهر عظمته فى العديد من فروع المعرفة، فهو المنشىء الأول لعلم الإجتماع الإنسانى، وهو إمام ومجدد فى علم التاريخ وبحوث التربية والتعليم وغيرها من المباحث حتى يقال أنه لم يغادر أى فرع من فروع المعرفة فى عصره إلا ألم به (١).

وموضوع هذا البحث يتناول دراسة حول آراء ابن خلدون فى "ولاية العهد" كما جاءت فى مقدمته، ونحن فى البداية نوضح للقارىء أننا لا نقصد التحامل أو التجنى على أفكار هذا العالم الجليل، أو نحاول تجريح آرائه عن عمد، ولكننا نختلف معه فى بعض الآراء عن ولاية العهد، والتى سوف نعرض لها بموضوعية، مع إلقاء الضوء عليها من منظور تاريخى، اعتمادا على النص الذى أورده ابن خلدون فى مقدمته، وما أوردته فى المقابل المصادر المختلفة من نصوص ووثائق حول تفاصيل ما أجمله ابن خلدون من آراء فى "ولاية العهد" لنقترب من الحقيقة حول هذا الموضوع الذى ترك آثارا خطيرة على مجريات الأحداث فى الدولة الأموية والعباسية من بعدها.

يذكر ابن خلدون فى مقدمته تحت عنوان "فصل فى ولاية العهد" قوله: "اعلم أنا قدمنا الكلام فى الإمامة ومشروعيتها لما فيها من المصلحة، وأن حقيقتها النظر فى مصالح الأمة لدينهم، فهو وليهم والأمين عليهم ينظر لهم ذلك فى حياته، ويتبع ذلك أن ينظر لهم بعد مماته، ويقيم لهم من يتولى أمورهم كما كان هو يتولاها، ويثقون بنظره لهم فى ذلك كما وثقوا به فيما قبل" (٢). وابن خلدون فى الفقرة التمهيدية السابقة يحاول الربط بين أمرين ليس بينهما علاقة سببية أو إلزام منطقى، فهو يربط بين مهام الخليفة فى حياته من النظر فى مصالح المسلمين لدينهم، وثقتهم فيما يقوم به فى هذا المجال، ويتبع ذلك بأن الخليفة مطالب بأن ينظر فى مستقبل المسلمين بعد مماته، فيحدد لهم شخص خليفته ويقيم عليهم من يتولى أمورهم بعد موته، ويلزم المسلمين بأن يثقوا فى اختياره لهم كما كانوا يثقون فى أفعاله السابقة، وبهذا يلقى ابن خلدون بمسئوليته اختيار ولى العهد على الخليفة فى حياته، ويضع على كاهله إنجاز هذه المهمة، كما يلزم المسلمين بالسمع والطاعة له، واحترام هذا الاختيار امتدادا لثقتهم السابقة فيه.

---

(١) انظر التفاصيل : عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة،ج١ تحقيق على عبد الواحد وافى، القاهرة ١٩٧٩، ص ١١٥ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ج٢، القاهرة ١٩٨١، ص٦١١ ، وسنلحق بالبحث النص الكامل لفصل فى ولاية العهد.

ونحن لاندرى من أين استقى ابن خلدون أدلته الشرعية أو حجته الفقهية التى أوجبت هذا الإلتزام على الراعى والرعية ، فهو لم يوضح ذلك فى النص الذى بين أيدينا، على النقيض فإن هذا الإلتزام ينفيه السنة النبوية، والأحداث التاريخية، فالرسول (ص) كان حريصا على ان يترك أمر الخلافة لاختيار المسلمين بعد موته ، فلم يرد عنه نص أو إشارة واضحة إلى من يكون خليفته من بعده، فهذا مااتفق عليه جمهور الصحابة (٣) . والدليل على ذلك اختلاف المسلمين فى سقيفة بنى ساعده حول من يخلف الرسول (ص)، وما جرى من جدل بين المهاجرين والأنصار حول من له أحقية خلافة المسلمين بعد الرسول (ص) حتى استقر الأمر لأبى بكر الصديق (٤) . بعد خطب طويل، وقد صرح أبو بكر قبيل وفاته لأصحابه بما يفيد أن الرسول (ص) قد ترك أمر خلافته دون تحديد ، ليترك الأمر شورى بين المسلمين، فقال : "وددت أنى كنت سألت رسول الله (ص) لمن هذا الأمر ؟ فلا ينازعه أحد، وددت أنى كنت سألته : هل للأنصار فى هذا الامر نصيب " (٥) . ولو كان الرسول (ص) قد أشار الى من يخلفه بعد وفاته ما كان عمر بن الخطاب قد قال عبارته المشهورة عندما ألح عليه المسلمون أن يستخلف عليهم حيث قال : "إن استخلفت فقد استخلف من هو خير منى – يعنى أبابكر، وإن لا استخلف فلم يستخلف من هو خير منى – يعنى الرسول(ص)" (٦). فلا توجد سنة تلزم عمر بن الخطاب بأن يستخلف قبل وفاته.

ومن النصوص السابقة يتضح أن الرسول (ص)، وهو الإمام الأول للمسلمين وموضع الثقة المطلقة منهم فى حياته وبعد مماته، وأسوتهم الحسنة فى كل أفعالهم، لم يقم باختيار من يخلفه ولو فى هذا الفعل مصلحة للمسلمين لكان الرسول قد استنه ليقتدى به من يأتى بعده من الخلف. ولم يحدث العهد إلا بعد ذلك فى حالتين الأولى عهد أبى بكر الى عمر بن الخطاب، والأخرى عهد عمر إلى أصحاب الشورى، وهما ما احتج بهما ابن خلدون على ما جاء فى النص السابق، فيذكر ذلك بقوله : " وقد عرف ذلك من الشرع بإجماع الأمة على جوازه وانعقاده إذ وقع بعهد أبى بكر رضى الله عنه لعمر بمحضر من الصحابة وأجازوه وأوجبوا على أنفسهم به طاعة عمر

---

(٣) انظر التفاصيل:عن عدم استخلاف الرسول ومناقشة رأى الشيعة فى ذلك (ابن خلدون، مقدمه، ح٢، ص ٦١٥ وما بعدها ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد ابو الفضل ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٩ وما بعدها).

(٤) عن احداث سقيفة بنى ساعدة انظر على سبيل المثال : تاريخ الطبرى (طبعة دار المعارف ، ح٣ ، ص٢٠٤ – ٢٠٩ ، ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، ح٥ ، ص ١١-١٢ ، ابن الأثير ، الكامل ، ح٢ ، ص١٩٠– ١٩٤).

(٥) أنظر : تاريخ الطبرى ، ح٣ ، ص ٤٣١

(٦) ابن حزم ، الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، ح٤، جده ١٩٨٢، ص ١٧٧، ابن الاثير ، الكامل، ح٢، ص٤٥٩.

رضى الله عنه وعنهم، كذلك عهد عمر في الشورى الى الستة بقية العشرة (٧) وجعل لهم أن يختاروا للمسلمين فقوض بعضهم الى بعض. فانعقد أمر عثمان لذلك وأوجبوا طاعته، والملأ من الصحابة حاضرون للأولى والثانية ولم ينكره أحد منهم فدل على أنهم متفقون على صحة هذا العهد، عارفون بمشروعيته. والاجماع حجة كما عرف" (٨) .

ونحن نتفق مع ابن خلدون فى هذا النص فيما يخص عهد أبى بكر الى عمر وعهد عمر الى أصحاب الشورى، وقد أيد الفقهاء وكتاب النظم هذه العهود، ولكن وضعوا لها شروطا يجب اتباعها عند اختيار ولى العهد بعد ذلك منها: أن الإمام عليه قبل الإختيار " أن يجهد رأيه فى الأحق بها والأقوم بشروطها" (٩)، وأن العهد لايكون صحيحا إلا " إذا قصد فيه حسن الإختيار للأمة ، ولم يحاب بذلك بهوى " إذ لا نفى ولا إجماع على المنع، إنما أنكر من أنكر من الصحابة ومن التابعين بيعة يزيد بن معاوية، وغيره من بنى أميه لأنهم غير مرضى عنهم (١٠). والوقائع التاريخية تشير الى أن أبا بكر عندما عزم على اختيار عمر بن الخطاب لولاية عهده، كان ماثلا فى ذهنه أحداث السقيفة وما حدث فيها من جدل عنيف بين المهاجرين والأنصار، وما أعقب ذلك من غضب عناصر من بنى هاشم لتخطى على بن أبى طالب فى منصب خلافة النبى، لذلك أجتهد أبو بكر لتجنيب المسلمين مغبة الإختلاف بعد موته (١١).

ولم ينفرد أبو بكر بالأمر، ولكن تشاور مع كبار الصحابة، واستمع الى رأيهم فى عمر، وبعد ان اطمأن على موافقتهم (١٢) أعلن ترشيحه على الملأ، وقال للناس "أترضون من استخلفت عليكم؟ فإنى ما استخلفت عليكم ذا قرابه، وإنى قد استخلفت عليكم عمر فأسمعوا له وأطيعوا، فإنى والله ما ألوت من جهد الرأى، فقالوا سمعنا وأطعنا" (١٣).

---

(٧) يقصد العشرة الذين بشرهم الرسول (ص) بالجنة (أنظر : المقدمة ، ج٢ ، هـ ٦٥٥)

(٨) المقدمة ، ج٢ ، ص ٦١٢

(٩) الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص ٩

(١٠) ابن حزم ، الفصل ج٥ ، ص ١٣ ، ١٦ ، ١٧

(١١) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، القاهرة ١٩٦٧، ج١، ص١٦، إبن عبد ربه، العقد الفريد ، ج٥، ص ١٠ - ١١، الشهر ستانى، الملل والنحل ، ص ٢٦

(١٢) أنظر : الإمامة ، ج١ ، ص ٢٤ - ٢٥، العقد ، ج٥ ، ص ٢٠ ، ابن الأثير، الكامل ، ج٢ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣

(١٣) تاريخ الطبرى ، ج٣ ، ص ٤٢٨ ، الكامل ، ج٢ ، ص ٢٧٣

وفى أول خطاب وجهه عمر الى المسلمين أظهر زهده فى الخلافة ولكن الناس تمسكوا به ورغبوه خليفة لهم، فيروى النص، أنه صعد المنبر فقال : "ما أنا إلا رجل منكم، ولولا أنى كرهت أن أرد أمر خليفة رسول الله ما تقلدت أمركم، فأتنى الناس عليه خيرا" (١٤) .

وواضح مما سبق ان اختيار عمر قد تم على مراحل، كان آخرها البيعة العامة من جانب جمهور المسلمين، وموافقتهم على خلافته بمحض رغبتهم، فليس هناك إلزام أو تحايل فى هذا الإختيار، ونلاحظ نفس الشيء فى المثال الثانى لولاية العهد وهو اختيار عثمان بن عفان من بين أصحاب الشورى الذين رشحهم عمر ليتولى أحدهم منصب الخلافة فبعد ان تم اختيار عثمان ، أعلن المسلمون عن بيعتهم العامة له فى مسجد الرسول (ص) فى المدينة (١٥) دون جبر أو إلزام.

وبعد الفقرات التمهيدية التى جاءت فى فصل " ولاية العهد " يصل ابن خلدون الى جوهر الموضوع الذى كان يمهد له منذ البداية وذلك فى قوله : " ولايتهم الإمام فى هذا الأمر (ولاية العهد) وإن عهد الى أبيه أو ابنه لانه مأمون على النظر لهم فى حياته، فأولى ألا يحتمل فيها تبعة بعد مماته، خلافا لمن قال باتهامه فى الولد والوالد، أو لمن خصص التهمة بالولد دون الوالد (١٦) كما فعل معاوية لابنه يزيد" (١٧).

ومن الضرورى هنا سد الثغرة بين القول النظرى والحدث التاريخى فى رواية ابن خلدون، الذى استهل بالنظرية ثم أعطى تطبيقا مغايرا لواقع المثال الذى استشهد به، حيث يربط بين نظام ولاية العهد الوراثى الذى ابتدعه معاوية بما حدث من عهد أبى بكر الى عمر ، وعهد عمر الى أصحاب الشورى، فهل كان فى المثالين السابقين أى تشابه يمكن أن نقيس به أحدهما على الآخر؟ فقد أجمع معظم المؤرخين أن معاوية بتوليته العهد لابنه يزيد مبتدع وليس مقلدا، فقد قام بسابقة لم يعرفها المسلمون من قبل ، فمعاوية "أول من عهد الى ابنه بالخلافة ، عهد بها الى ابنه يزيد ثم تبعه الكثير من الخلفاء على ذلك، وهو أول من أستخلف فى حال صحته، والا فأبوبكر لم يستخلف عمر الا فى مرض موته، وعمر لم يجعل الأمر شورى الا وهو مطعون" (١٨)، فمعاوية أول خليفة بايع

---

(١٤) تاريخ اليعقوبى ، ج٢ ، ص ١٣٩

(١٥) تاريخ الطبرى، ج٤ ، ص ٢٢٨ – ٢٣٠ ، ابن كثير ، البداية والنهاية، ج٤ ، ص ١٩٠ – ١٩١

(١٦) أنظر اختلاف الفقهاء فى شأن جواز ولاية العهد للولد والوالد والشروط الواجب توافرها (الماوردى، الأحكام، ص٩ – ١٠)

(١٧) ابن خلدون ، المقدمة ، ج٢ ، ص ٦١٢ – ٦١٣

(١٨) القلقشندى ، صبح الأعشى،ج١ ، ص ٤١٤

ولده فى الاسلام (١٩)، فى الوقت الذى يرى فيه البعض أنه "لايجوز التوارث فى الإمامة ، لانه لم يوجب ذلك نص قرآن ولا سنة ولا إجماع، ولا دليل ولا خلاف بين أحد من أهل الإسلام فى أنه لايجوز التوارث فيها " (٢٠)، وابن خلدون نفسه يقول : "وأما أن يكون القصد بالعهد حفظ التراث على الابناء، فليس من المقاصد الدينية، إذ هو أمر من الله يخص به من يشاء من عباده" (٢١) .

ويفهم من مجمل الاحداث والروايات التاريخية ، أن فكرة ولاية العهد عن طريق الوراثة التى ابتدعها معاوية كانت موضع معارضة من جانب المسلمين فى عصر الخلافة الراشدة ، وأن صحابة الرسول (ص) من المهاجرين والانصار كانوا يتخوفون من فكرة أن يسيطر بيت من بيوت قريش العريقة على منصب الخلافة ، وإن كانوا قد أقروا فى سقيفة بنى ساعدة بأحقية قريش بوجه عام فى خلافة المسلمين (٢٢) ولكنهم لم يذعنوا لما أعلنه البعض عن أحقيته على بن أبى طالب فى خلافة الرسول (ص) (٢٣).

وعندما اختار أبو بكر عمر بن الخطاب ليخلفه بعد مشاورة الصحابة، سأل الناس "أترضون من استخلفت عليكم، فإنى ما استخلفت عليكم ذا قرابة" (٢٤) ويبدو من عبارة أبى بكر الأخيرة أنه يستجيب لمشاعر المسلمين بعدم استخلافه أحد أقاربه لمنصب الخلافة .

ونلاحظ أن عمر بن الخطاب عندما اختار ستة نفر من صحابة الرسول (ص) من المبشرين بالجنة ليختاروا أحدهم لمنصب الخلافة ، قد حرص على أن لايكون من المرشحين ابن عمه "سعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل" رغم أنه كان واحدا من العشرة المبشرين بالجنة الذين مازالوا على قيد الحياة وقال لمن حوله صراحة "أخرجت سعيد بن زيد لقرابته منى" (٢٥) وعندما اقترح بعض الصحابة أن يختار عمر ابنه عبد الله لمنصب الخلافة كان رفضه حاسما ، وقال : "حسب آل الخطاب تحمل رجل منهم الخلافة" (٢٦) ووجه كلامه إلى عبد الله قائلا : "ياعبد الله إياك ثم إياك أن تتلبس بها" (٢٧) . وأشركه فى الشورى للإستئناس برأيه دون أن يكون له من الأمر شئ (٢٨).

---

(١٩) انظر على سبيل المثال: الزبيرى ، نسب قريش،ج٤،ص١٢٧،ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٣، ص٣٩٨، الكامل، ج٣، ص٣٤٧

(٢٠) ابن حزم ، الفصل ، ج٥ ، ص ١٢

(٢١) المقدمة ، ج٢ ، ص ٦١٤

(٢٢) الشهرستانى، الملل والنحل، ص ٢٦، الكامل ، ج٢ ، ص ١٩٣

(٢٣) ابن قتيبة ، الإمامة ، ج١ ، ص ٢٤-٢٥ ، العقد ، ج٥، ص ٢٠، الكامل، ج٢ ، ص ٢٧٣

(٢٤) تاريخ الطبرى ،ج٢ ، ص ٤٢٨ ، الكامل ، ج٢، ص٢٧٣

(٢٥) تاريخ اليعقوبى ، نفسه،ج٢ ، ص ١٦٠ ، تاريخ الطبرى ، ج٤، ص ٢٢٨

(٢٦) اليعقوبى ، نفسه، ابن الاثير، الكامل ، ج٢ ، ص ٤٥٩

(٢٧) ابن قتيبة ، الإمامة ، ج١ ، ص ٢٩ ، تاريخ الطبرى ، ج٤ ، ص ٢٢٨

(٢٨) الكامل ، ج٢ ، ص ٤٤٧

ويهمنا من أمر الشورى أن نوضح أن الاختيار فى مراحله الأخيرة كان قد انحصر بين علـى وعثمان ، وانقسم الناس بينهمـا ، وكـان الخـلاف حولهمـا منحصـرا فـى رؤيـة كـل منهمـا لمستقبل الخلافة من بعده، فعلى كان يعتقد منذ وفاة الرسـول (ص) فـى أحقيتـه للخلافـة، مـن منطلـق قرابتـه للرسول (ص) وبالتالى قد ينسحب هذا الامر على أحقيه أبنائه من بعده، أما عثمان فلم يعـرف عنـه تطلعه لمنصب الخلافة بعد وفاة الرسول (ص) ، مما مهد لقبول المسلمين لبيعة عثمان تأصيلا لمبدأ الشورى والبعد عن فكرة الوراثة.

ومما يؤكد ذلك ما رواه ابن قتيبة أن عبد الرحمن بن عوف قال لعلى : " أبـايعك علـى شـرط عمر ألا تجعل أحدا من بنى هاشم علـى رقـاب النـاس ، فقـال علـى : مـالك وهـذا، إذا قطعتهـا فـى عنقى، فإن على الاجتهاد لأمة محمد حيث علمت القوة والأمانة استعنت بها، كان فى بنـى هاشـم أو غيرهم" (٢٩) فتحول عنه عبد الرحمن ، وبايع عثمان الذى قبل التعهد بأن لا يجعل أحـدا مـن بنـى أمية على رقاب العباد (٣٠).

وقد أدرك على بن ابى طالب حقيقة أن كره الناس لفكرة الوراثة، وخوفهم من أن يتوارث بنو هاشم الخلافة هو السبب فى عدم مبايعتة بالخلافة، فتذكر المصادر أنه قال لانصاره، مبررا صـرف الخلافة عنه "لانهم كانوا يسمعوننى وأنا أحاج أبا بكر فأقول : يا معشر قريش أنا أحق بهـذا الأمـر منكم .. فخشوا إن وليت عليهم أن لايكون لهم فـى الأمـر نصيـب .. فـأخرجونى منهـا رجـاء أن يتداولوها" (٣١) .

وكان عمر بن الخطاب أيضا يدرك ذلك، ويعلم أن الناس ترفض فكرة أن يتوارث الهاشميون الخلافة، ويذكر الرواة أنه ناقش هذا الأمر مع العباس عم النبى (ص) فقال لـه : " انكم فضلتموهم بالنبوة، فقالوا : إن فضلوا بالخلافة مع النبوة لم يبقوا لنا شيئا، وإن أفضل النصيبين بأيديكم" (٣٢).

وهكذا يتضـح مـن الروايـات السابقة أن فكـرة وراثـة الخلافـة كـانت مرفوضـة مـن جـانب المسلمين، وأنه مـن المسـتحيل المقارنـة بين عهـد أبـى بكـر إلـى عمـر وعهـد عمـر إلـى أصحـاب الشورى، وبين السابقة التى أقدم عليها معاوية بن أبى سفيان بأخذ البيعة لإبنه يزيد فى حياته لانعدام الرابطة بينهما فلا يجوز القياس على متعارض.

---

(٢٩) ابن قتيبة، الإمامة ، ج١ ، ص ٣٠ ، قارن: تاريخ الطبرى ، ج٤ ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٨
(٣٠) الإمامة ،نفسه
(٣١) الإمامة ، ج١، ص ٣٤ ، الكامل ، ج٢ ، ص ٤٦٤
(٣٢) العقد الفريد ، ج ٥ ، ص ٣٣ ، الكامل ، ج٢ ، ص ٤٥٨

ثم يبرر ابن خلدون ما فعله معاوية بقوله : "وإن كان فعل معاوية مع وفاق الناس له حجة فى الباب ، والذى دعا معاوية لإيثار إبنه يزيد بالعهد دون من سواه هو مراعـاة المصلحة فـى اجتماع الناس، وأتفاق أهوائهم بإتفاق أهل الحل والعقد حينئذ من بنى أميـة ، إذ بنـو أميـة يومئذ لايرضـون سواهم، وهم عصابة قريش وأهل الملة أجمع فآثره بذلك دون غيره ممن يظن أنه أولى بها ، وعـدل عن الفاضل إلى المفضول حرصا على الإتفاق واجتماع الأهواء.. وحضـور أكـابر الصحابة لذلك وسكوتهم عنه دليل على انتفاء الريب فيه.. ولم يبق فى المخالفة لهذا العهد الذى اتفق عليه الجمهور إلا ابن الزبير، وندور المخالف معروف " (٣٣).

ويثير هذا النص لابن خلدون بعض التساؤلات المهمة :

١- هل وافق الناس معاوية على بيعته لإبنه يزيد حتى يكون فعله حجة ؟

٢- وهل كان إيثار معاوية لابنه بالعهد وعدوله عن الافضل الى المفضول مراعاة لمصلحة الناس ، ودون شبهة تحيز ، مما أدى الى الإتفاق واجتماع الأهواء ؟

٣- وهل أتفق أهـل الحل والعقد حينئذ علـى بيعـة يزيـد ؟ وهـل كـانوا مـن بنـى أميـة فقط بحيث لايرضون سواهم ؟

٤- وهل أجمع بنو أمية أمرهم على يزيد ، ولم يعارض ما فعله معاوية أحد منهم ؟

٥- وأخيرا .. هل سكت أكابر الصحابة على بيعة يزيـد ولـم يعارضـهـا الا عبـد اللـه ابن الزبير ، مما جعلها معارضة نادرة لا يعتد بها ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة سنعتمد على ما أوردتـه المصـادر التاريخيـة عن الطريقـة التـى مهـد بهـا معاوية البيعة لابنه يزيد، وكيف حصل على بيعة كبار الصحابة الذين تعلل ابـن خلدون بسكوتهم ، وموقف المعارضة من جـانب البيت الأمـوى الذى كـان بعض أفراده يـرون أنهم أكثر إستحقاقا بالخلافة من يزيد بن معاوية.

ولكننا فى البداية يمكننا القول بأن مبدأ الوراثة فى الخلافة – رغم أنه بدا مرفوضا مـن معظـم المسلمين–إلا ان أكثر الأسر تنافسا فى قريش (بنى هاشم وبنى أمية) كانوا يأملون أن تكون الخلافـة فيهم أبد الدهر ، وكانت تداعيات الأحداث تشير الى أن مبدأ الوراثة سوف يأخذ طريقة الى التطبيـق سواء عن طريق بنى هاشم أو بنى أمية ، وكان بنو أمية أكثر جرأة فى مطالبتهم بهذا الأمر، ويذكـر اليعقوبى أن أبا سفيان بن حرب تخلف لفترة عن بيعة أبى بكر الصديق، وقال: "أرضيتم يا بنى عبد

---

(٣٣) المقدمة ، ج٢ ، ص ٦١٣.

مناف أن يلى هذا الأمر عليكم غيركم ؟ وقال لعلى بن أبى طالب أمدد يدك أبايعك" (٣٤) ، وأبو سفيان نفسه دخل مجلس عثمان بن عفان بعد توليه الخلافة ، وقال : " تزقفوها تزقف الكرة (الخلافة) ، واجعل أوتادها بنى أمية ، فإنما هو الملك " (٣٥) .

هكذا اعتبر كبير بنى أمية أن وصول عثمان الى الخلافة نصرا مؤزرا للأسرة الأموية لابد ان تعض عليه بالنواجز ، ولعل هذا يوضح الكثير من حقائق الصراع بين على ومعاوية بعد مقتل عثمان ، فبنى أمية كانوا يرغبون فى أن تستمر الخلافة فيهم ، فتروى المصادر أن سعيد بن العاص الأموى سأل طلحة والزبير قبيل موقعة الجمل " إن ظفرتما فلمن تجعلان الأمر، قالا : لإحدانا أينا اختاره الناس ، قال سعيد : بل تجعلونه لولد عثمان ، فإنكم خرجتم تطالبون بدمه ، فقالا : ندع شيوخ المهاجرين ونجعلها لأيتام، فقال : فلا أرانى أسعى إلا لإخراجها من بنى عبد مناف " (٣٦) ، وتخلى سعيد عن تأييد طلحة والزبير .

وكما هو معروف فإن بنى هاشم وبنى أمية ينتمون الى جدهم عبد مناف ، وعند الضرورة كان الأمويون يرون أن تكون الخلافة فى بنى عبد مناف ، ولكن هدفهم الأعظم ان تكون الخلافة فى بنى أمية ، وقد جاء فى كتاب من على بعد توليه الخلافة الى معاوية يدعوه للدخول فى طاعته، ويشير الى أنه من الطلقاء الذين لا تحل لهم الخلافة " (٣٧) ، وجاء رد معاوية ليضع نفسه على قدم المساواة مع على أسريا ، متغاضيا عن كلمة "الطلقاء" أى الذين عفا عنهم الرسول بعد فتح مكة ودخلوا الاسلام بعدها، وقال : أننا من بنى "عبد مناف ليس لبعضنا على بعض فضل" (٣٨) ، وجاء رد على ليجرح الأسرة الأموية ويكشف مواقفها ومكانتها قبل الإسلام وبعده فقال لمعاوية : " أما قولك أنا بنو عبد مناف فكذلك، ولكن ليس أمية كهاشم ، ولا حرب كعبد المطلب ، ولا أبو سفيان كأبى طالب ، ولا المهاجر كالطليق ، ولا المحق كالمبطل ، وفى أيدينا النبوة " (٣٩) .

وتوضح هذه النصوص أن الصراع فى جوهره كان قبليا ، وكان كل فريق يريد أن يعلوا الآخر بالاستئثار بأرفع المناصب وأشرفها وهو خلافة المسلمين ، واستمرار هذا المنصب فيهم يتوارثونه أبد الدهر ، وعلى هذا استمر النزاع بين الجانبين.

---

(٣٤) تاريخ اليعقوبى ، ج٢ ، ص ١٢٦

(٣٥) المقريزى ، النزاع والتخاصم ، تحقيق حسين مؤنس ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٦

(٣٦) ابن الأثير ، الكامل ، ج٣ ، ص ١٠٢ - ١٠٣

(٣٧) المبرد ، الكامل فى اللغة ، ج١ ، ص ١٩١ ، الكامل ، ج٣ ، ص ١٧٣

(٣٨) ابن قتيبة ، الإمامة ، ج١ ، ص ١٠٣

(٣٩) المصدر السابق ، ص ١٠٤

وبعد قتل على بن أبى طالب على يد أحد الخوارج (رمضان ٤٠ هـ /فبراير ٦٦١ م) (٤٠) بايع أنصاره ابنه الحسن بالخلافة (٤١) وكانت هذه البيعة أول حالة توريث للخلافة الاسلامية طبق فيها مبدأ الوراثة بصورة عملية ، ولكن الظروف المحيطة بالحسن اضطرته الى مصالحة معاوية حقنا لدماء المسلمين ، وتنازل له عن الخلافة (ربيع الأول ٤١ هـ / أغسطس ٦٦١ م) (٤٢) وكان من بين شروط الصلح بين الحسن ومعاوية أن تكون الخلافة لمعاوية ما كان حيا ، فإن مات صار الأمر للحسن (٤٣).

وبذلك حقق معاوية حلم بنى أمية وأصبح خليفة لجميع المسلمين بعد أن بايعه أهل الكوفة فيما اصطلح على تسميته بعام الجماعة (٤٤) عقب تنازل الحسن ، ورغم ذلك فقد كانت مشاعر بعض المسلمين تتسم بالامتعاض والغضب للطريقة التى آلت بها الخلافة الى معاوية ، وكانوا يعتبرونه مغتصبا للخلافة بالقوة ، وأنه فى نظرهم ملك مستبد (٤٥) ، فتذكر الرواية أن سعد بن مالك دخل على معاوية وهو بمسجد الكوفة يتلقى البيعة من الناس ، فقال: " السلام عليك أيها الملك، فغضب معاوية وقال ألا قلت السلام عليك يا أمير المؤمنين؟ قال : ذاك إن كنا قد أمرناك، إنما أنت منتز" (٤٦) .

وكان معاوية يدرك حقيقة ما قاله سعد بن مالك ، وأعلنه معاوية على الملأ فى المدينة ومن على منبر رسول الله (ص) فى أول زيارة لها بعد عام الجماعة ، حيث خطب فى الناس قائلا " أما بعد ، فإنى والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ، ولا مسرة بولايتى ، ولكنى جالدتكم بسيفى هذا مجالدة ، وقد رضت لكم نفسى على عمل أبى قحافة ، وأردتها على عمل عمر ، فنفرت من ذلك نفارا شديدا .." (٤٧) ، كما كان معاوية يقول عن نفسه "أنا أول الملوك " (٤٨) .

---

(٤٠) الدنيورى ، الأخبار الطوال ، ص ٢٠٢ ، العقد ، ح٥ ، ص ٨٥ ، الكامل ، ح٣ ، ص ٢١٠

(٤١) الإمامة ، ح١ ، ص ١٣٧ – ١٣٨ ، البداية والنهاية ، ح٤ ، ص ٤٢٧

(٤٢) راجع التفاصيل : الإمامة ، ح١ ، ص ١٤٠ ، تاريخ الطبرى ، ح٥ ، ص ١٦٢ ، المسعودى ، التنبيه والإشراف، بيروت ١٩٨١ م ، ص ٢٧٦، ابن خلكان ، وفيات الأعيان، تحقيق احسان عباس ، ح٢ ، ص ٦٦

(٤٣) الإمامة ، ح١ ، ص ١٤٠ ، ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ح١ ، ص ٢٧٢ ، ص ٣٧٣

(٤٤) أنظر : ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ح٣ ، ص ٣٩٨

(٤٥) أنظر رأى ابن خلدون فى النزاع بين على ومعاوية وقوله: "وإن كان المصيب عليا ، فلم يكن معاوية قائما فيها بقصد الباطل ، إنما قصد الحق وأخطأ " (المقدمة ، ح٢ ، ص ٦٠٤)

(٤٦) تاريخ اليعقوبى ، ح٢ ، ص ٢١٧

(٤٧) ابن عبد ربه ، العقد ، ح٤ ، ص ١٧١

(٤٨) ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ح٣ ، ص ١٩٨

وهل بعد هذا القول ، كان أحد يتوقع من معاوية أن يستن سنة أبى بكر وعمر فى أعمالهما بوجه عام ، أو فى سلوكهما تجاه ولاية العهد على وجه التحديد، وهل كانت هناك شبهة بأن معاوية سوف يخرج الخلافة من أسرته ويمنعها عن ابنه ؟ مهما كلفه ذلك من مال يهدر وأرواح تسفك .. هذا ما سنوضحه فى الصفحات التالية.

معارضة كبار الصحابة وابناؤهم لبيعة يزيد بن معاوية

ذكر ابن خلدون فى النص السابق عن بيعة معاوية لابنه يزيد أن "حضور أكابر الصحابة لذلك، وسكوتهم عليه دليل على انتفاء الريب فيه، ولم يبق فى المخالفة لهذا العهد الذى اتفق عليه الجمهور إلا ابن الزبير، وندرة المخالف معروف " (٤٩) ، ولكن الواقع التاريخى يؤكد غير ذلك.

-ينسب بعض المؤرخين فكرة أخذ البيعة ليزيد بن معاوية فى حياة أبيه الى المغيرة بن شعبة والى الكوفة ، وذلك بأنه عندما علم بعزم معاوية على عزله عن ولايته، أراد أن يشغل معاوية بقضية أخذ البيعة لابنه يزيد حتى يشعر باحتياجه اليه فى الكوفة ، فيبقى عليه ولا يعزله ليساعده فى هذا الامر ، فالتقى بمعاوية وقال له " قد رأيت ما كان من سفك الدماء والاختلاف بعد عثمان ، وفى يزيد خلف فاعقد له ، فإن حدث بك حادث كان كهفا للناس ، وخلفا منك ، ولاتسفك دماء ولا تكون فتنة " فرحب معاوية بالفكرة (٥٠) وكان المغيرة بما عرف عنه من دهاء يدرك مدى خطورة ما أشار به على معاوية ، فعندما خرج من لقائه ، لقى كاتبه فقال له : " إرجع بنا الى الكوفة، فوالله لقد وضعت رجل معاوية فى غرز لا يخرجها منه الإ سفك الدماء" (٥١)

وكما سبق ان وضحنا فإن فكرة ولاية العهد ليزيد، التى تقوم على مبدأ تكريس الخلافة الاسلامية فى البيت الاموى ، كانت تراود أحلام الأمويين منذ زمن بعيد ، ومن المحتمل أن المغيرة قد أراد إثارة موضوع ولاية العهد ليزيد فى تلك الوقت لأغراض شخصية ، ولكن لا يمكن القول بأن معاوية قد فوجيء بهذه الفكرة من جانب المغيرة ، فما كان يغيب عنه مثل هذا الامر الحيوى.

وتشير بعض الروايات ، أن معاوية قد بدأ التمهيد لبيعة يزيد ، ومازال الحسن بن على على قيد الحياة (٥٢) فعقد لهذا الغرض مجلسا فى دمشق لوفود الامصار ، حضره الاحنف بن قيس سيد بنى تميم (٥٣) ، وكان الامر مدبرا بأن يتبارى الخطباء فى إظهار مزايا يزيد بن معاوية ،

---

(٤٩) مقدمة ابن خلدون ، ج٢ ، ص ٦١٣.

(٥٠) الإمامة ، ج١ ، ص ١٤٢ ، العقد ، ص ٧٨ ، الكامل ، ج٣ ، ص ٣٤٩.

(٥١) تاريخ اليعقوبى ، ج٢، ص٢٢٠ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٢٢٩ .

(٥٢) تاريخ خليفة بن خياط تحقيق اكرم العمرى ، بغداد ١٩٦٧ ، ج١ ، ص ١٩٤ ، الإمامة ، ج١ ، ص ١٥٠ ، المسعودى التنبيه والاشراف ، ص ٢٧٦، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٢١٤.

(٥٣) ابن خلكان ، وفيات ، ج٢ ، ص ٤٩٩.

ويعلنون تأييدهم ليخلف أباه (٥٤) ، ولما طلب معاوية من الأحنف ابداء رأيه ، اعترض على فكرة بيعة يزيد بولاية العهد ، ووجه حديثه الى معاوية بأن " أهل الحجاز وأهل العراق لايرضون بهذا ، ولا يبايعون ليزيد ما كان الحسن حيا " (٥٥) ، فتجادل معه المؤيدون ، ولكن الأحنف أصر على موقفه، وختم حديثه بقوله لمعاوية " إعلم أن لا حجة لك عند الله ان قدمت يزيد على الحسن والحسين ، وأنت تعلم من هما" (٥٦).

ويتضح مما سبق أن المجلس قد وقعت أحداثه قبل وفاة الحسن بن على ، الذى اختلف المؤرخون حول سنة وفاته التى تتراوح بين سنتى(٤٩-٥١هـ) وإن كان معظمهم يرجح سنة ٥٠هـ (٥٧).

وقد أدرك معاوية منذ البداية أن المعارضة القوية لتولية ابنه يزيد ولاية عهده سوف تأتى من المدينة عاصمة الخلافة الراشدة ومقر صحابة الرسول (ص) وأبناء الخلفاء السابقين، وخاصة من بنى هاشم أكبر الأسر المنافسة للأمويين ، ولعله أدرك أيضا أنه لن يتمكن من مواجهة هؤلاء المعارضين إلا بالتخلص من الحسن بن على الذى كان صاحب الحق فى الخلافة بعده بمقتضى شروط الصلح بينهما.

وتكاد تجمع المصادر التاريخية ، أن معاوية بن أبى سفيان قد دبر مؤامرة لاغتيال الحسن بن على ، وكانت اليد المنفذة للمؤامرة ، أمرأة الحسن "جعدة بنت الأشعث" التى مناها معاوية بمائة ألف درهم وتزويجها من ابنه يزيد فدست السم لزوجها فلما مات ، وفى لها معاوية المال وأرسل اليها يقول: "إننا نحب حياة يزيد ، ولولا ذلك لوفينا لك بتزويجه " (٥٨) وقال الحسن وهو على فراش الموت: "سقيت السم مرارا فلم اسق مثل هذا قط" (٥٩)، وأراد الحسين أن يعرف منه من فعل به ذلك،فرفض حتى لايقتل الحسين بريئا،وقال: "إن يكن صاحبى الذى أظن ، فالله أشد نقمة" (٦٠)،

---

(٥٤) انظر التفاصيل : الإمامة ، ج١ ، ص ١٤٣ ، وما بعدها.

(٥٥) الإمامة ، ص ١٤٩.

(٥٦) ابن خلكان ، وفيات ، ج٢ ، ص١٤٨.

(٥٧) ابن خياط ،ج١ ، ص ١٩٤، الإمامة، ج١ ، ص١٥٠، المسعودى التنبيه، ص ٢٧٦، السيوطى، تاريخ الخلفاء،ص٢١٤.

(٥٨) المسعودى ، مروج ، ج٣ ، ص ٥ ، ابن خلكان ، وفيات ، ج٢ ، ص١٤٨.

(٥٩) محمد بن حبيب ، اسماء المغتالين ، سلسلة نوادر المخطوطات ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٦٣، المجلد ٢ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ، ابن الجوزى ، صفة الصفوة ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ٣٨٦ .

(٦٠) أسماء المغتالين ، ص ١٦٥ ، ابن الجوزى ، صفة ، ص٣٨٦ .

ومن المرجح هنا أنه يشير الى المحرض وصاحب المصلحة الحقيقية فى قتله وهو معاوية . لأنه ما كاد يصل خبر موت الحسن الى معاوية فى دمشق حتى أظهر سرورا عظيما وكبر وكبر الناس، ولما سألته زوجته عن سبب سروره أخبرها بموت الحسن ، وقال : " والله ما كبرت شماته بموته، ولكن استراح قلبى " (٦١) .

وهكذا استراح قلب معاوية بعد أن أزاح عن صدره هم الحسن بن على وتخلص من أخطر المنافسين يومئذ لابنه يزيد فى طريق ولايته للعهد ، ولم يعد أمامه من عقبات سوى محاولة إقناع أبناء الصحابة فى المدينة ، وبدأ معاوية يتلمس طريقه للوصول الى هدفه ، ومعرفة تطلعات المحيطين به فى منصب الخلافة ، فبعد موت الحسن قال معاوية لعبد الله بن عباس، أصبحت سيد قومك من بعده ، فقال ابن عباس : "أما ما أبقى الله أبا عبد الله الحسين ، فلا " (٦٢) ، لذلك صرح معاوية " أنه لم يبق الا ابنى وأبناؤهم ، فإبنى أحب الى من أبنائهم " (٦٣) .

ويتضح من النص الاخير أن معاوية سيكرس كل جهوده ليكون إبنه وليا لعهده ، وهذا يتعارض مع ماذكره ابن خلدون فى قوله : " وأما أن يكون القصد بالعهد حفظ التراث على الأبناء فليس من المقاصد الدينية ، إذ هو أمر من الله يخصه من يشاء من عباده" (٦٤) ، ثم يناقض ذلك كله فى فقرة أخرى عن أحقيه معاوية لايثار ابنه بولاية العهد ومن تبعه بعد ذلك من الخلفاء بقوله: "لا يعاب عليهم إيثار ابنائهم واخوانهم وخروجهم عن سنن الخلفاء الاربعة فى ذلك ، فشأنهم غير شأن أولئك الخلفاء " (٦٥).

وكتب معاوية الى عامله على المدينة يطلب منه أخذ بيعة أهلها بولاية العهد لابنه يزيد ، وقال انه يتبع فى هذا " سنة أبى بكر الهادية المهدية " (٦٦) ولما عرض والى المدينة أمر البيعة على عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق ، وذكر له عبارة معاوية عن سنة أبى بكر " فقال له عبد الرحمن: كذبت، إن أبا بكر ترك الأهل والعشيرة وبايع لرجل من بنى عدى رضى دينه وأمانته واختاره لأمة محمد" (٦٧) . وقال عبد الله بن عمر : "تبايع من يلعب بالقرود والكلاب ، ويشرب

---

(٦١) الإمامة ، ج١ ، ص ١٥٠ - ١٥١ ، ونيكلسون ، ج٢ ، ص ٦٦.

(٦٢) ابن قتيبه ، الإمامة ، ص ١٥١

(٦٣) ابن عبد ربه ، العقد ج٥ ، ص ١١٨

(٦٤) مقدمة ابن خلدون ، ج٢ ، ص ٦١٤

(٦٥) نفس المصدر ، ص ٦١٣

(٦٦) العقد ، ج٥ ، ص ١١٩

(٦٧) نفس المصدر السابق والصفحة .

الخمر، ويظهر الفسوق، ما حجتنا عند الله، وقال عبد الله بن الزبير :لاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق،وقد أفسد ديننا" (٦٨).

فكتب والى المدينة الى معاوية بموقف رؤساء القوم فيها من بيعة ابنه يزيد بولاية العهد، واستمر معاوية فى محاولته لتحقيق هدفه، فكتب أيضا الى زياد بن أبيه وكان واليا على البصرة بأن يدعو الناس قبله لبيعة يزيد، فأرسل إليه زياد يقول : " فما يقول الناس إذا دعوناهم لبيعة يزيد، وهو يلعب بالكلاب والقرود، ويلبس المصبغ ويدمن الشراب، ويمشى على الدفوف، وبحضرتهم الحسين بن على، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر، ولكن تأمره بأن يتخلق بأخلاق هؤلاء حولا وحولين فعسينا نموه على الناس " (٦٩) .

وكان الطعن فى اخلاق يزيد بن معاوية مشهورا بين الناس يومئذ (٧٠) مما يمنع من توليته عهد الخلافة شرعا، وابن خلدون يعترف بهذا فى اكثر من نص، فيقول : " إنه ظهر فسق يزيد عند الكافة من أهل عصره " (٧١) وأن " الخروج على يزيد متعين من أجل فسقه " (٧٢) " فلا يجوز قتال الحسين مع يزيد ولا ليزيد، بل هى من فعلاته المؤكدة لفسقه " (٧٣) .

والعجيب أنه رغم كل هذه النصوص السابقة التى جاءت فى مقدمة ابن خلدون وما أعلنته المصادر المختلفة عن فسق يزيد الذى كان يسميه أهل المدينة " يزيد الفهود، يزيد الخمور " (٧٤)، الا أنه فى اعتقاد ابن خلدون ان شخصا واحدا من أهل ذلك العصر لم يكن يعلم شيئا عن فسق يزيد، هو أقرب الناس اليه : معاوية، فيذكر ابن خلدون أمورا " تدعو الضروروة الى بيان الحق فيها : فالأول منها ما حدث فى يزيد من الفسق أيام خلافته، فإياك أن تظن بمعاوية رضى الله عنه أنه علم ذلك من يزيد، فانه أعدل من ذلك وأفضل " (٧٥).

وكيفما كان الامر، فانه كان لابد لمعاوية أن يواجه أخطر المعارضين فى معقلهم، ليحسم قضية البيعة لابنه يزيد، وتروى المصادر أنه زار بنفسه المدينة المنورة، وجمع أبناء الصحابة فى

---

(٦٨) تاريخ اليعقوبى، ج٢، ص ٢٢٨
(٦٩) المصدر السابق، ص ٢٣٠
(٧٠) ابنى حزم، جمهرة أنساب العرب، ص ١١٢
(٧١) ابن خلدون، المقدمة، ج٢، ص ٦٢١
(٧٢) المصدر السابق، ص ٦٢١
(٧٣) المصدر السابق، ص ٦٢٢ - ٦٢٣
(٧٤) الزبيرى، نسب قريش، ج٤، ص ١٢٧
(٧٥) ابن خلدون، المصدر السابق، ص ٦١٤

مجلسه في اجتماع مغلق ضم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن الزبير والحسين بن علي (٧٦) وأمر حجابه ألا يدخل عليهم أحد، وكان أسلوب الاغراء والترغيب هو ما لجأ اليه معاوية في بداية كلامه اليهم، فقال لهم في معرض تقديمه لابنه يزيد: "ويزيد ابن أمير المؤمنين أخوكم، وابن عمكم، وأحسن الناس فيكم رأيا، وإنما أردت أن تقدموه باسم الخلافة، وتكونون أنتم الذين تنزعون وتؤمرون، وتجبون وتقسمون.." (٧٧).

وأراد معاوية إقناعهم بسلامة موقفه، وأنه لم يخرج عن سنة الرسول (ص) وأنه يسير على طريق الخليفتين أبي بكر وعمر فقال: " إن رسول الله (ص) قبض ولم يستخلف أحدا ، فرأى المسلمون أن يستخلفوا أبا بكر ، فلما حضرته الوفاة رأى أن يستخلف عمر ، فلما حضرته الوفاة رأى أن يجعلها شورى بين ستة نفر اختارهم من المسلمين ، فصنع أبو بكر مالم يصنعه رسول الله (ص) وصنع عمر ما لم يصنعه أبو بكر ، لذلك رأيت أن أبايع ليزيد خوفا مما وقع الناس فيه من الاختلاف " (٧٨) ، من ذلك يتضح تلاعب معاوية بروايته للاحداث السابقة عن ولاية العهد لإقناع مستمعيه بمشروعيه ترشيحة لابنه يزيد لخلافته.

ويشير ابن خياط بأن المجتمعين بمعاوية من أبناء الصحابة كانوا قد فوضوا عبد الله بن الزبير، ليتولى الرد على معاوية نيابة عنهم ، لذلك عندما انتهى معاوية من كلامه، سكت الجميع ، فقال معاوية : " هات ما عندك يا ابن الزبير ، فإنك لعمري صاحب خطبة اليوم " (٧٩) .

وكان رد ابن الزبير يتسم بالذكاء والقوة ، فقد فند في عبارات قصيرة خطأ زعم معاوية أنه اتبع سنة السلف فيما هو مقدم عليه من البيعة لابنه وعرض عليه ثلاث خصال ليختار منها " أن يصنع ما صنع رسول الله (ص) مات ولم يعهد لأحد ، وارتضى المسلمون أبا بكر ، أو يصنع مثل أبي بكر، اختار رجلا من قاصية قريش ليس من بني أبيه ولا من عشيرته فاستخلفه ، أو أن يصنع ما صنع عمر الذي جعل الامر شورى في ستة نفر من قريش، ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أبيه " (٨٠).

---

(٧٦) انظر الإمامة ، ح١ ، ص ١٤٩ – ١٥٠ ، العقد ، ح٥ ، ص ١٢٠ .

(٧٧) تاريخ اليعقوبي ، ح٢ ، ص ٢٢٨

(٧٨) الإمامة ، ح١ ، ص ١٦٣

(٧٩) تاريخ ابن الخياط ن ح١ ، ص ٢٠٢

(٨٠) تاريخ ابن الخيط ، ح١ ، ص ٢٠٣ ، ابن قتيبة ، الإمامة ، ح١ ، ص ١٦٣

وقد صدم معاوية بهذا الرد الذى أيده باقى الحاضرين ، وكان يدرك أن أخطرهـم دهاء ومراوغة هو عبد الله بن الزبير ، الذى لم يكتف بما عرضه على معاوية ، بل اقترح عليه أن يعتزل الخلافة ويبايع لابنه فى حياته ، وقال له وكأنه يسخر منه " أرأيت أذا بايعنا إبنك يزيد معك ، لأيكما نسمع ، ولأيكما نطيع ؟ لا نجمع البيعة لكما والله أبدا " (٨١).

وإزاء تمسك المعارضين بموقفهم الرافض لبيعة يزيد، أدرك معاوية لستحالة إقناعهم بالسياسة واللين، فوجه اليهم تهديدا بالقتل اذا بدا من أحدهم أية بادرة أثناء دعوته لأهل المدينة لبيعة يزيد ، وأجلسهم فى جمع من أهل المدينة وعلى رأس كل منهم رجلين من حرسه وأمرهم بقتل من يتفوه بكلمة منهم ، وصعد معاوية المنبر ، وخطب فى الناس ، وزعم أن " هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم .. قد رضوا وبايعوا ليزيد بن أمير المؤمنين " (٨٢) ، فبايع الناس ، ثم انصرف معاوية الى الشام ، والناس فى دهشة مما حدث (٨٣) .

وهكذا حصل معاوية على بيعة مزيفة من أبناء الصحابة لابنه يزيد ، ليورثه معارضتهم له بعد وفاته ، وليكونوا شوكة فى حلقه طوال فترة خلافته.

---

(٨١) ابن الخياط ، ج١ ، ص ٢٠٠

(٨٢) نفسه ، ج١ ، ص ٢٠٣ ، ابن قتيبة ، نفسه ، ص ١٦٣ - ١٦٤

(٨٣) ابن الأثير ، الكامل ، ج٣ ، ص ٣٥٤

معارضة بيعة يزيد من جانب بعض الأمويين

علل ابن خلدون اختيار معاوية لابنه يزيد " بالعهد دون سواه هو مراعاة المصلحة فى اجتماع الناس .. إذ بنو أمية يومئذ لا يرضون سواهم .. فآثره بذلك دون غيره .. حرصا على الاتفاق واجتماع الأهواء .. " (٨٤) فهل اتفق بنو أمية على بيعة يزيد ؟ واقع الاحداث يوحى بغير ذلك .

فكما أثارت محاولة معاوية أخذ البيعة لابنه يزيد فى حياته معارضة أهل المدينة وعلى رأسهم هؤلاء النخبة من الصحابة وأبنائهم، فإن بعض أفراد الأسرة الأموية قد غضبوا لهذا الاجراء من جانب معاوية، لأن منهم من كان يرى انه أحق بالخلافة من يزيد ، وكانت العثمانية من أهل المدينة تنشد أبياتا يتغنون بها على الملاء تقول :

والله لا ينالها يزيد حتى يعض هامة الحديد

إن الأمير بعده سعيد

يقصدون بذلك سعيد بن عثمان بن عفان ، الذى اعتبروه أحق بولاية العهد ومنصب الخلافة بعد معاوية ، فاستدعى معاوية سعيد بن عثمان الى دمشق ، وأسمعه ما يقال فى المدينة فلم ينكر ذلك (٨٥) وتشاحن مع معاوية فى عبارات جارحة ذكر فيها معاوية بفضل أبيه وأمه وأنه خير من يزيد وقال : " علام جعلت يزيد ولى عهدك دونى ، والله لأبى خير من أبيه ، وأمى خير من أمه ، وأنا خير منه " (٨٦) وبعد أخذ ورد ، استطاع معاوية معالجة الموقف بدهاء ، وأرضى سعيدا بأن اسند إليه ولاية خراسان (٨٧) .

أما مروان بن الحكم ، فلم يخف استياءه من تفضيل يزيد عليه، فعندما وصلته رسالة معاوية يأمره فيها بمبايعة يزيد، وأخذ بيعة من لم يبايع من أهل المدينة، " خرج مغضبا فى أهل بيته وأخواله من كنانة، حتى أتى دمشق ودخل على معاوية ، وقال له : أقم الأمور يا ابن أبى سفيان ، واعدل عن تأميرك الصبيان، واعلم أن لك من قومك نظراء، وإن لك على مناوأتهم وزراء" (٨٨).

ورغم غضب معاوية ، إلا أنه كعادته احتوى الموقف ، فمدح مروان ، وزاد فى أرزاقه وأصحابه

---

(٨٤) ابن خلدون ، المقدمة ، ح٢ ، ص ٦١٣

(٨٥) محمد بن حبيب ، أسماء المغتالين ، ص ١٦٥

(٨٦) الاصفهانى ، الأغانى (طبعة الهيئة العامة للكتاب) ، ح ١٨ ، ٢١٨ ، ٢٦١ ، الكامل ، ح٣ ، ص ٣٥٥ .

(٨٧) الإمامة ، ح١ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(٨٨) مروج ، ح٣ ، ص ٣٧ - ٣٨

" فكان أول ما رزق ألف دينار في كل هلال ، وفرض له في أهل بيته مئـة مئـة " (٨٩) ، الا انـه ما لبث أن عزله عن المدينة وولى مكانه سعيد بن العاص (٩٠) .

ولم يكتف مروان بن الحكم بذلك ، بل يروى أنـه حرض عمرو بـن عثمـان بـن عفـان علـى المطالبة بحقه في الخلافة ، وقال له : " ما أخذ هؤلاء الخلافة الا باسم أبيك ، فما يمنعك أن تنهـض بحقك ، فنحن اكثر منهم رجالا " (٩١) ، فلما بلغ معاوية ذلك كتب الى مروان يلومـه علـى ذلـك ، فرد عليه مروان محذرا بقوله " أما بعد يا معاوية ، فإني أبو عشرة ، وأخـو عشـرة ، وعـم عشـرة، والسلام : (٩٢).

وهكذا مهد معاوية الامر لابنه يزيد مستعينا بشتى الوسائل ، سواء التهديد بالقتل كما فعل مع أبناء الصحابة في المدينة، أو باغراء المال كما صنع مع مروان بن الحكم ، ومع عبد الله ابن عامر حين عزله عن البصرة ومنحه ما اصاب بها من مال وزوجه ابنته (٩٣) ، واحيانا بالغدر والاغتيال كما فعل مع الحسن بن علي ، وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد حين خشى على سلطانه بالشام لميـل الناس اليه ، لما كان عندهم من آثار أبيه فـي الفتـوح ، فـأمر معاويـة للطبيـب النصرانـي ابـن آثـال بالاحتيال في قتله فدس له شربة مسمومة مات منها ، وكافأ معاوية الطبيب القاتل بـأن ولاه خـراج حمص، ووضع عنه خراجه ما عاش (٩٤) .

وتمكن معاوية من اتمام البيعة لابنه يزيد في حياته كما خطط لها ، وأصبح بذلك أول من استحدث البيعة لابنه في حياته في الاسلام (٩٥) ، وكان معاوية يظن أنه بهذا قد وطأ الأمور وذلل الأعداء ، واخضع أعناق العرب ، وجمـع لابنه يـزيد مـن بعده ما لـم يجمعـه أحد ، ولكن الحوادث ما لبثت أن أثبتت خطأ تقدير معاوية ، فقد بدأت الاضطرابات بعـد موتـه مباشـرة ، واشـتبك يزيـد فـي صراع عنيف مع خصومه الذين رفضوا الاعتراف بخلافته ، واتسم النزاع بـالعنف واسـتبيحت فيـه الحرمات والدماء (٩٦) .

---

(٨٩) الإمامة ، ج١ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٩٠) الزبيرى ، نسب قريش ، ص ١٠٩ ، النزاع والتخاصم ، ص ٨٠ - ٨١ .

(٩١) الزبيرى ، نسب قريش ، ص ١٠٩ ، النزاع والتخاصم ، ص ٨٠ - ٨١.

(٩٢) نسب قريش ، ص ١١٠ ، النزاع والتخاصم ، ص ٨١ ، قارن الطبرى ، ج٥ ، ص ٥٣٦ .

(٩٣) تاريخ الطبرى،ج٥، ص٢١٣-٢١٤،أحمد الشريف، دور الحجاز في الحيـاة السياسية، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٤٢٠.

(٩٤) من تاريخ الطبرى، ج٥ ، ص ٢٢٧ ؛ عبد المنعم ماجد ، عصر الخلفاء الأمويين، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٦٣.

(٩٥) نسب قريش ، ج ٤ ، ص ١٢٧ ، الاستيعاب ، ج٣ ، ص ٤٠٠ .

(٩٦) أحمد الشريف ، الحجاز ، ص ٤٢٥.

وكان معاوية قبيل وفاته يدرك بعض هذه الاخطار ، فقد حذر يزيد من مقاومة أهل الحجاز ، وخاصة الحسين بن على وعبد الله بن الزبير ومن حولهم من أنصار (٩٧) ، لذلك كان أول شاغل ليزيد بعد توليه الخلافة سنة ٦٠ هـ / ٦٨٠ م ، هو الحصول على بيعة هؤلاء النفر المعارضين له فى المدينة ، خشية أن يظهروا الخلاف ويدعو كل منهم لنفسه (٩٨) .

وقد قضى يزيد فترة خلافته فى مواجهة هذه الخصومة ، وروع المسلمون خلالها بمقتل الحسين بن على فى كربلاء ، واجتياح مدينة الرسول (ص) واباحتها للجنود بعد موقعة الحرة يقتلون الناس وينتهكون الحرمات ، ويشيعون الرعب والفزع ، وحصار مكة ورمى الكعبة بالمجانيق إنتقاما من عبد الله بن الزبير الذى تزعم المعارضة بعد مقتل الحسين بن على (٩٩) .

فهل يمكن بعد أن عرضنا لما تقدم قبول الرأى القائل " إن الذى دعا معاوية لإيثار ابنه يزيد بالعهد انما هو مراعاة المصلحة فى اجتماع الناس" وأن "حضور أكابر الصحابة لذلك وسكوتهم عليه دليل على انتفاء الريب فيه" وانه " لم يبق فى المخالفة لهذا العهد الذى اتفق عليه الجمهور الا ابن الزبير .. " (١٠٠).

---

(٩٧) الجاحظ ، البيان ، ج٢ ، ص ١٣١ ، تاريخ الطبرى ، ج٥ ، ص ٣٢٢، ٣٢٣ .

(٩٨) تاريخ الطبرى ، ج٥ ، ص ٣٣٨ - ٣٤٠ ، الكامل ، ج٣ ، ص ٣٧٧ .

(٩٩) الإمامة ، ج١ ، ص ١٧٦ ، ١٨٥ ، ١٨٧ .

(١٠٠) انظر : ابن خلدون ، المقدمة ج٢ ، ص ٦١٣

فصل فى ولاية العهد*

اعلم لنا قدمنا الكلام فى الإمامة ومشروعيتها لما فيها من المصلحة، وأن حقيقتها النظر فى مصالح الأمة لدينهم ودنياهم ؛ فهو وليهم والأمين عليهم ينظر لهم ذلك فى حياته، ويتبع ذلك أن ينظر لهم بعد مماته، ويقيم لهم من يتولى أمورهم كما كان هو يتولاها، ويثقون بنظره لهم فى ذلك كما وثقوا به فيما قبل.

وقد عرف ذلك من الشرع بإجماع الأمة على جوازه وانعقاده، إذ وقع بعهد أبى بكر رضى الله عنه لعمر بمحضر من الصحابة وأجازوه وأوجبوا على أنفسهم به طاعة عمر رضى الله عنه وعنهم. كذلك عهد عمر فى الشورى الى الستة بقية العشرة، وجعل لهم أن يختاروا للمسلمين ففوض بعضهم الى بعض، حتى أفضى ذلك الى عبد الرحمن بن عوف، فاجتهد وناظر المسلمين فوجدهم متفقين على عثمان وعلى على، فآثر عثمان بالبيعة على ذلك لموافقته إياه على لزوم الاقتداء بالشيخين فى كل ما يعن دون اجتهاده، فانعقد أمر عثمان لذلك وأوجبوا طاعته. والملأ من الصحابة حاضرون للأولى والثانية، ولم ينكره أحد منهم. فدل على أنهم متفقون على صحة هذا العهد عارفون بمشروعيته. والإجماع حجة كما عرف.

ولا يتهم الإمام فى هذا الامر وإن عهد إلى أبيه أو ابنه لأنه مأمون على النظر لهم فى حياته، فأولى ألا يحتمل فيها تبعة بعد مماته، خلافا لمن قال باتهامه فى الولد والوالد، أو لمن خصص التهمة بالولد دون الوالد، فإنه بعيد عن الظنة فى ذلك كله، لاسيما إذا كانت هناك داعية تدعو إليه، من إيثار مصلحة أو توقع مفسدة فتنتفى الظنة عند ذلك رأسا، كماوقع فى عهد معاوية لابنه يزيد، وان كان فعل معاوية مع وفاق الناس له حجة فى الباب. والذى دعا معاوية لايثار ابنه يزيد دون سواه إنما هو مراعاة المصلحة فى اجتماع الناس، واتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد حينئذ من بنى أمية؛ إذ بنو أمية يومئذ لايرضون سواهم، وهم عصابة قريش وأهل الملة أجمع وأهل التغلب منهم: فآثره بذلك دون غيره ممن يظن أنه أولى بها، وعدل عن الفاضل الى المفضول حرصا على الاتفاق واجتماع الأهواء الذى شأنه أهم عند الشارع؛ وان كان لا يظن بمعاوية غير هذا فعدالته وصحبته مانعة من سوى ذلك. وحضور أكابر الصحابة لذلك وسكوتهم عنه دليل على انتفاء الريب فيه؛ فليسوا ممن يأخذهم فى الحق هوادة، وليس معاوية ممن تأخذه العزة فى قبول الحق؛ فإنهم كلهم أجل من ذلك، وعدالتهم مانعة منه. وفرار عبد الله بن عمر من ذلك أنما هو محمول على تورعه

---

* النص موضوع الدراسة، كما جاء فى مقدمة ابن خلدون، ج٢، ص ٦١١-٦١٤

من الدخول فى شىء من الامور مباحا كان أو محظورا، كما هو معروف عنه ولم يبق فى المخالفة لهذا العهد الذى اتفق عليه الجمهور الا ابن الزبير؛ وندور المخالف معروف.

ثم انه وقع مثل ذلك من بعد معاوية من الخلفاء الذين كانوا يتحرون الحق ويعملون به مثل عبد الملك وسليمان من بنى أمية، والسفاح والمنصور والمهدى والرشيد من بنى العباس، وأمثالهم ممن عرفت عدالتهم وحسن رأيهم للمسلمين، والنظر لهم؛ ولا يعاب عليهم ايثار أبنائهم واخوانهم، وخروجهم عن سنن الخلفاء الاربعة فى ذلك. فشأنهم غير شأن أولئك الخلفاء. فأنهم كانوا على حين لم تحدث طبيعة الملك، وكان الوازع دينيا، فعند كل أحد وازع من نفسه، فعهدوا الى من يرتضيه الدين فقط وآثروه على غيره، ووكلوا كل من يسمو الى ذلك الى وازعه. وأما من بعدهم من لدن معاوية فكانت العصبية قد أشرفت على غايتها من الملك. والوازع الدينى قد ضعف واحتيج الى الوازع السلطانى والعصبانى. فلو عهد الى غير من ترتضيه العصبية لردت ذلك العهد، وانتقض أمره سريعا، وصارت الجماعة الى الفرقة والاختلاف.

سأل رجل عليا رضى الله عنه ما بال المسلمين أختلفوا عليك، ولم يختلفوا على ابى بكر وعمر، فقال لان أبا بكر وعمر كانا والبين على مثلى وأنا اليوم وال على مثلك، يشير الى وازع الدين. أفلا ترى الى المأمون لما عهد الى على بن موسى بن جعفر الصادق وسماه الرضا، كيف انكرت العباسية ذلك ونقضوا بيعته وبايعوا لعمه ابراهيم بن المهدى، وظهر من الهرج والخلاف، وانقطاع السبل وتعدد الثوار والخوارج ما كادأن يصطلم الامر، حتى بادر المأمون من خراسان الى بغداد ورد أمرهم لمعاهدة فلا بد من اعتبار ذلك فى العهد، فالعصور تختلف باختلاف ما يحدث فيها من الامور والقبائل والعصبيات، وتختلف باختلاف المصالح، ولكل واحد منها حكم يخصه، لطفا من الله بعباده.

وأما ان يكون القصد بالعهد حفظ التراث على الابناء فليس من المقاصد الدينية؛ إذ هو أمر من الله يخص به من يشاء من عباده، ينبغى أن تحسن فيه النية ما أمكن خوفا من العبث بالمناصب الدينية. والملك لله يؤتيه من يشاء.

المصادر والمراجع

• ابن الأثير : على بن محمد بن عبد الكريم (ت ٦٣٠ هـ)

الكامل فى التاريخ ، بيروت ١٩٨٧ .

• أحمد ابراهيم الشريف ، دور الحجاز فى الحياة السياسية ، القاهرة ١٩٨٤ .

• الأصفهانى : على بن الحسين (ت ٣٥٦ هـ)

الأغانى ، طبعة الهيئة المصرية للكتاب ،القاهرة ١٩٧٠ .

• ابن الجوزى : جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن (ت ٥٩٧ هـ)

صفة الصفوة ، بيروت ١٩٨٩ .

• ابن حزم : على بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦ هـ)

١- جمهرة أنساب العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٧١ .

٢- الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، ٦ أجزاء تحقيق عبد الرحمن عميرة ، جدة ١٩٨٢ .

• ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ)

المقدمة، تحقيق على عبد الواحد وافى، ٣ أجزاء، القاهرة ٧٩ - ١٩٨١.

• ابن خلكان : شمس الدين أحمد بن محمد (ت ٦٨١ م)

وفيات الأعيان ، تحقيق احسان عباس ، بيروت ٦٨ - ١٩٧٢ م .

• خليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ)

تاريخ بن خياط ، تحقيق أكرم ضياء العمرى ، بغداد ١٩٦٧ .

• الدينورى : أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢ هـ)

الأخبار الطوال ، تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة ١٩٥٩ .

• الزبيرى : المصعب بن عبد الله المصعب (ت ٢٣٦ هـ)

نسب قريش ، تحقيق ليفى بروفنسال ، القاهرة ١٩٨٢ .

• السيوطى : عبد الرحمن بن أبى بكر (ت ٩١١ هـ)

تاريخ الخلفاء ، بيروت ١٩٨٦ .

• الطبرى : أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)

تاريخ الرسل والملوك ، طبعة دار المعارف بالقاهرة .

• ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣ هـ)
الاستيعاب في اسماء الاصحاب ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
• ابن عبد ربه : أحمد بن محمد (ت ٣٢٨ هـ)
العقد الفريد ، بيروت ١٩٨٧ .
• عبد المنعم ماجد ، عصر الخلفاء الامويين ، القاهرة ١٩٧٦ .
• ابن قتيبة الدينوري : عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)
الامامة والسياسة ، القاهرة ١٩٦٧ .
• القلقشندي : أبو العباس أحمد (ت ٨٢١ هـ)
صبح الاعشى في صناعة الانشا ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٩٦٣ م .
• ابن كثير: عماد الدين أبو الفدا اسماعيل (ت ٧٧٤ هـ)
البداية والنهاية، القاهرة ١٩٩١.
• الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤٥٠ هـ)
الاحكام السلطانية ، القاهرة ١٩٨٣ .
• المبرد : محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ)
الكامل في اللغة والأدب ، بيروت بدون تاريخ .
• محمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ)
أسماء المغتالين من الاشراف في الجاهلية والاسلام ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٦٣.
• المسعودي : علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ)
١- التنبيه والاشراف ، بيروت بدون تاريخ .
٢- مروج الذهب ومعادن الجوهر ، بيروت ١٩٨٦ .
• المقريزي : تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ).
• النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم ، تحقيق حسين مؤنس ، القاهرة ١٩٨٤ .
• اليعقوبي : أحمد بن جعفر بن وهب (ت ٢٨٤ هـ)
تاريخ اليعقوبي ، بيروت بدون تاريخ .